

يعتبرون هذه القضية قضية موت أو حياة، ونخشى أن ينقلب هذا النزاع - وليس من المستبعد أن ينقلب - إلى نزاع عنصري بين العرب وبريطانيا، وهذا أمر يجب أن نبذل جهدنا للحيلولة دونه، ولكن قوة الرأي العام ودافع الشعور يجعل الوقوف في سبيله - فضلاً عن عدم مساعدته - أمراً في حكم المستحيل، وهذه إحدى المشكلات التي علينا أن نواجهها إذا جدّ الجد.

٦ - فإذا أمعنت الحكومة البريطانية في كل ما ذكرناه نعتقد أنها ستعمل جهدها على تغيير قرارها بإجراء التقسيم، لأننا نعتقد أن الحكومة البريطانية قد برت بوعدها بالنسبة لليهود، بينما أن في التقسيم لإجحافاً كبيراً بحقوق العرب لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما أطلق عليه « تبادل السكان » من المنطقة اليهودية إلى المنطقة العربية إنما هو في الحقيقة إجلاء للعرب لم يجر له مثيل من قبل، لأن المنطقة العربية ليس بها من اليهود عدد يذكر، ووعدهم بلفور في أساسه لم ينصّ على إجلاء العرب من بلادهم، بل بالعكس أوصى بعدم الإجحاف بحقوقهم. وسيكون من دواعي سرورنا أن نقترح عليها حلاً عادلاً يرضى به جميع من يهمهم الأمر، ويحل القضية حلاً نهائياً دائماً، على الأسس الآتية :

أولاً - تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك بها سكان فلسطين الحاليون بنسبة عددهم في الوقت الحاضر على أسس يتفق عليها، وتوضع ضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة، والوصول إليها للجميع، وكفالة حقوق الأقليات، وتوزيع العدالة، وضمان مصالح بريطانيا العظمى.

ثانياً - تحديد الهجرة اليهودية بنسبة ثابتة هي النسبة الحالية بين سكان فلسطين بحيث لا تجوز زيادتها عن ذلك مهما تقلبت الأحوال.

ثالثاً - وضع تدابير معينة لانتقال الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من أراضيهم.